

رئيس الجمهورية يودّه الحكومة بتحصيل ضريبة المبيعات بنسبة 10 %



وجه الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية الحكومة بأخذ ضريبة المبيعات والقيمة المضافة بالمنافذ الجمركية على البضائع المستوردة والخاضعة لضريبة المبيعات من قبل المستوردين الذين تقل مبيعاتهم السنوية عن ٢٠٠ مليون ريال مهما كان حجم استيرادها وبنسبة ١٠٪ منها ٥٪ ضريبة مبيعات و٥٪ القيمة المضافة بموجب المقترح المقدم من القطاع الخاص في فترة سابقة. وقضى التوجيه الصادر يوم ٢٧ يناير الماضي إلى رئيس الوزراء بأن يطبق القانون على المكلفين الذي تبلغ مبيعاتهم ٢٠٠ مليون ريال فأكثر بآليته الكاملة وعليهم تقديم إقراراتهم وفقاً لأحكامه وبموجب جداول تعدها مصلحة الضرائب.

وشدّد التوجيه على مصلحة الجمارك مراجعة القيم الجمركية وتعديلها وفقاً للأسعار الفعلية للبضائع المستوردة، وأن يتم التعاقد مع شركة فاحصة للبضائع قبل الشحن خاصة في المناطق الرئيسية للتصدير لليمن وهي «الإمارات العربية المتحدة، السعودية الصين، شرق آسيا... الخ».

مشدداً على ضرورة قيام لجنة مكافحة التهريب بدورها وتنفيذ عملية الرقابة والمتابعة للبضائع المهربة في المنافذ الحدودية والعوامم الرئيسية وتطبيق أحكام القانون بصرامة ضد المهربين والمتهربين.

كما شدّد التوجيه على مصلحة الضرائب القيام بتحصيل المبالغ المتأخرة لدى التجار غير المسجلين وضريبة القيمة المضافة خلال الفترة الماضية وبكل الوسائل القانونية.

وفيما يتعلق بالبضائع المحلية أوجب التوجيه أن تحصل الضريبة على القيمة المضافة للمكلفين الذين تقل مبيعاتهم عن ٢٠٠ مليون ريال بنسبة ٦٪ أما فيما يتعلق بالخدمات والبضائع والضرائب ذات الجداول الخاصة والضرائب الخاصة فيتم تطبيق أحكام القانون بشأنها سواء المحلية منها أو المستوردة.

وأوجب التوجيه على جميع الجهات تنفيذ ما ورد في هذا التوجيه واتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين الممتنعين عن سداد حقوق الخريبة العامة ونص على العمل بهذه الآلية حتى انتهاء لجنة المراجعة من أعمالها وصدور التعديلات القانونية إن وجدت.

وكان رئيس مصلحة الضرائب أحمد غالب قد شدّد على

ضرورة تغليب مصلحة اليمن على المصالح الشخصية والابتعاد عن الأنانية المفرطة والشخصنة التي لا تولد إلا شرًا.

وقال إن الهدف الاستراتيجي من إقرار وتنفيذ قانون ضريبة المبيعات لا يكمن فقط في «الجباية» رغم حاجة الدولة الماسة اليوم لكل ريال تصبه أوعيتها الإيرادية في الموازنة العامة بخاصة في ظل الالتزامات الكبيرة التي تحملتها ووعدت بتحملها حكومة الوفاق، ولكن أيضاً يتجلى وبوضوح فيما سيخلقه من تنظيم للبيئة الاقتصادية للبلد وتوفير قاعدة بيانات حقيقية «قريبة للواقع» عن حجم التدفقات السليمة والخدمات في السوق وتعزيز لمبدأ الشفافية والإفصاح اللازم لإنشاء سوق المال.

ولفت غالب إلى أن الدولة أدت جميع التزاماتها تجاه القطاع الخاص ولبت كافة طلباته ومنها تخفيض ضرائب الدخل إلى حد وصل أكثر من «٧٥٪» إضافة إلى اعتماد باقاة حوافز ضريبية منها إعفاءات للمشاريع الاستثمارية إلى جانب منحهم قترات إعفاء من التطبيق الكامل للقانون بهدف تهيئة أنفسهم مع أنهم جاهزون كما قدمت الحكومة عدداً من التسهيلات وكانت مرنة إلى أبعد الحدود.

في بيان صادر عن الأمانة العامة : شحنة أسلحة «جيهان 1» الإيرانية تدخل سافر في شؤون اليمن

نتابع بقلق بالغ تزايد عمليات تهريب الأسلحة مع اقتراب موعد الحوار الوطني

ندين بشدة محاولة التدخل في شؤون اليمن من قبل دول اقليمية

نطالب بسرعة التحقيق في شحنة الأسلحة الإيرانية وكشفها للرأي العام

دان المؤتمر الشعبي العام بشدة كل محاولات التدخل في شؤون اليمن الداخلية من قبل بعض الدول والقوى الإقليمية، معبراً عن قلقه البالغ من تزايد عمليات تهريب الأسلحة إلى اليمن والتي تستهدف المساس بأمنه واستقراره.

وقال بيان صادر عن الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام: إن الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام وهي تدين وتستنكر بشدة كل محاولات التدخل في شؤون اليمن الداخلية وأخرها سفينة الأسلحة الإيرانية «جيهان ١» المضبوطة في المياه الإقليمية اليمنية وأخر يناير الماضي المحملة بـ ٤٠ طناً من الأسلحة والمتفجرات، والتي تشير المعلومات الأولية إلى أنها قدمت من إيران وكانت مرسله إلى إحدى المنظمات في اليمن..

واعتبر المؤتمر الشعبي العام عمليات إرسال الأسلحة إلى اليمن تدخلاً في الشؤون الداخلية لليمن ومحاولة للإضرار بأمنه واستقراره، خصوصاً وأن اليمنيين يتهنون لإجراء الحوار الوطني الشامل في إطار تنفيذ المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية وعملية التسوية السياسية. وعبرت الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام عن تأييدها للإجراءات التي اتخذها رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي في هذا الشأن، مطالبة الأجهزة الأمنية بسرعة إجراء التحقيقات في شحنات الأسلحة المضبوطة وأخرها شحنة السفينة الإيرانية وكشف نتائجها للرأي العام وضبط المتورطين فيها وتقديمهم إلى العدالة.

نص البيان :

إلى اليمن تدخلاً في الشؤون الداخلية لليمن ومحاولة للإضرار بأمنه واستقراره، خصوصاً وأن اليمنيين يتهنون لإجراء الحوار الوطني الشامل في إطار تنفيذ المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية وعملية التسوية السياسية.

إن الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام وهي تجدد إدانتها لمحاولات التدخل في شؤون اليمن، وتؤيد الإجراءات التي اتخذها رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي في هذا الشأن، لتطالب الأجهزة الأمنية بسرعة إجراء التحقيقات في شحنات الأسلحة المضبوطة وأخرها شحنة السفينة الإيرانية وكشف نتائجها للرأي العام وضبط المتورطين فيها وتقديمهم إلى العدالة.

الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام
صنعاء- الأحد الموافق ١٠-٢-٢٠١٣م

بيان صادر عن الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام بشأن شحنات الأسلحة المهربة لليمن
تابعت الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام بقلق بالغ تزايد عمليات تهريب الأسلحة إلى اليمن من قبل بعض الدول والقوى الإقليمية في مسعى يستهدف المساس بأمن واستقرار اليمن.

إن الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام تدين وتستنكر بشدة كل محاولات التدخل في شؤون اليمن الداخلية وأخرها سفينة الأسلحة الإيرانية «جيهان ١» المضبوطة في المياه الإقليمية اليمنية وأخر يناير الماضي وهي محملة بـ ٤٠ طناً من الأسلحة والمتفجرات، والتي تشير المعلومات الأولية إلى أنها قدمت من إيران.. وكانت مرسله إلى إحدى المنظمات في اليمن.

ويرى المؤتمر الشعبي العام في عمليات إرسال الأسلحة

رئيس المؤتمر يعزي برحيل الفنان الكبير والمناضل محمد مرشد ناجي

أكتوبر.. وللمنجز الوطني العظيم المتمثل في إعادة تحقيق وحدة الوطن يوم الـ ٢٢ من مايو عام ١٩٩٠، فغنى وتعنى للثورة ولهذا الهدف العظيم والسلمي من أهداف الحركة الوطنية والثورة اليمنية الخالدة.. مضيافاً لهذا فإن خسارة الشعب اليمني لا تعوض وسنظل أعماله ومآثره الوطنية والفنية والثقافية ملهمة للأجيال القادمة نثير دريهم وتحفزهم لأداء نفس الدور المتميز الذي أداه فقيدنا العظيم.

وأشار الزعيم علي عبدالله صالح إلى أن الفقيد الكبير كان مثلاً للوطني المتجرد من التعصب والانغلاق والتزمت، والتحرز أيضاً فكان منحازاً للوطن وللشعب.. مدافعاً عن قضايا الناس ومعبراً عن همومهم..

وقد عبر الأخ هاشم محمد مرشد ناجي باسمه وباسم إخوانه وكافة أفراد الأسرة على شكر العميق للأخ الزعيم علي عبدالله صالح على صدق مشاعره الأخوية والإنسانية.. وعلى الرعاية التي حظي بها والدهم -رحمه الله- أثناء حياته من قبل الزعيم علي عبدالله صالح، وعلى مواساته لهم ومشاطرته أحزانهم في هذا المصاب الجلل.

التعازي وعميق المواساة له ولكل أبناء وأسرة ومحبي الفقيد المرحوم -ياذن الله- الفنان الكبير والمناضل الجسور محمد مرشد ناجي.

وخلال الاتصال، قال الزعيم علي عبدالله صالح: إن اليمن خسر برحيل الفنان الكبير محمد مرشد ناجي هامة وطنية كبيرة وعلماً من أعلام الفن والثقافة.. الذي كان لصوته الهادر والحانه الرائعة وأدائه المتميز الأثر الكبير في شحذ همم الجماهير المتطلعة إلى الحرية والاستقلال والانعتاق من جبروت الاستعمار البغيض والنظام الإمامي الكهنوتي، وكان دوره لا يقل أهمية عن دور البندقية والمدفع، بل إن ألحانه وأناشيده وأغانيه الوطنية المجلجلة هي التي كانت سبباً ومحفزاً لإطلاق قذائف البنادق والمدافع ضد الاستعمار والإمامة والمرترقة وأزرت المناضلين من أبطال الكفاح المسلح وأبناء القوات المسلحة والمقاومة الشعبية في حوض معارك البطولة والفداء والانتصار للثورة وتحقيق الاستقلال وترسيخ النظام الجمهوري الخالد.

وأشاد الزعيم بإسهامات الفقيد، قائلاً: لقد أسهم الأستاذ القدير والفنان العظيم والمناضل الكبير محمد مرشد ناجي «رحمه الله» في الانتصار لثورة سبتمبر وثورته

نعي الزعيم علي عبدالله صالح- رئيس المؤتمر الشعبي العام- لكل الشعب اليمني والحركة الثقافية، وفاة الفنان العظيم والمناضل القدير محمد مرشد ناجي الذي شكل جهده وتراثه الفني جزءاً من ذاكرة الأجيال اليمنية التي سعت منذ الستينيات لتحقيق تطورات الشعب في التحرر من الاستعمار والتخلص من الإمامة الكهنوتية.. وجسد أدؤه المبدع في مجال الفن والفكر مثلاً للمثقف الملتزم بقضايا أمته والتزامه التعبير عن أدق تلك التطورات في أعقد مراحل التاريخ السياسي الذي كان عنواننا للصلافة والتبصر والحكمة والجرأة الشنية.

وقال بيان النعي الصادر عن رئيس المؤتمر الشعبي العام الزعيم علي عبدالله صالح: إنه وبهذا المصاب الجلل يكون شعبنا اليمني قد فقد واحداً من القامات الوطنية الكبيرة ورمزاً من رموز الوحدة الوطنية والتجسيد المبدع للأشواق الوطنية إلى المستقبل الديمقراطي..

منوها إلى أن الفنان الكبير محمد مرشد ناجي لم يكن إلا الضمير الوطني ومفردة الشعب في أنقى وأصفى تعبيراتها.

وكان الزعيم علي عبدالله صالح أجرى اتصالاً هاتفياً بالأخ هاشم محمد مرشد ناجي، عبر خلاله عن أحر

مؤتمر الضالع يطالب بتنفيذ قرارات الرئيس وكشف المتورطين بشحنات الأسلحة

عبر المؤتمر الشعبي العام في محافظة الضالع عن مباركته لقرار تحديد موعد انطلاق مؤتمر الحوار في ١٨ مارس ٢٠١٣م، ودعا جميع قياداته وقواعده للإسهام بفاعلية لانجاح الحوار الوطني. وثنم مؤتمر الضالع كافة الجهود التي يبذلها الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام واللجنة العامة للإعداد لمؤتمر الحوار الوطني.

جاء ذلك في الاجتماع الموسع لقيادات المؤتمر الشعبي العام بمحافظة الضالع وروءساء فرع المؤتمر في المديرية أمس برئاسة الأستاذ أحمد عبادي المعكر - رئيس فرع المؤتمر بالمحافظة.

وطالب مؤتمر الضالع حكومة الوفاق الاهتمام الخاص بمحافظات الضالع وبالموضع المعيشي للمواطن وإيقاف سياسة الجرع والإقصاء والعمل على تهيئة الأوضاع للدخول في الحوار.

كما طالب الجهات المختصة سرعة التحقيق في شحنات الأسلحة الإيرانية والتركية وكشف المتورطين فيها وتقديمهم للمحاكمة لينالوا جزائهم.

إلى ذلك دان المؤتمر الشعبي العام بالضالع كافة الأعمال التي تستهدف أمن الوطن بشكل عام وأمن المحافظة بشكل خاص وطالب بسرعة تنفيذ القرارات الصادرة عن المشير عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة.

احزاب التحالف بتعز تحذر من اشاعة المشترك للفوضى في المدينة

عن مبدأ شافرة والإعلان عن المنافسة فيها أسوة بما تم الإعلان عنه من المكاتب الأخرى.

وناشدت القيادة السياسية ممثلة برئيس الجمهورية المشير/ عبدربه منصور هادي وحكومة الوفاق الوطني إلى دعم ومساندة كل الخطوات التي اتخذتها السلطة المحلية بهذا الشأن كونها تستند على المبادئ والأسس القانونية التي تتضمن إتاحة الفرص للجميع وتحقيق مبدأ التغيير من خلال إحلال الكفاءات الإدارية لما يحقق الصالح العام وبما يجنب عاصمة الثقافة الرجوع إلى مرحلة الصراع السياسي الذي يتنافى مع مبادئ التهيئة لمؤتمر الحوار الوطني.

وقالت: إن أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي بتعز ومعها كل القوى المدنية التي تنشئ الأمن والاستقرار تؤكد على ضرورة تحمل السلطة المحلية والجهات الأمنية تحمل مسؤوليتها في القضاء على كل المظاهر المسلحة وفرض هيبة الدولة في تحقيق الأمن منعا لجرائم القتل والترويع وإغلاق السكنية العامة.

المفاضلة ونقاطها تحقيقاً لمبدأ المنافسة وتكافؤ الفرص بين الجميع . وأضافت أحزاب التحالف الوطني بتعز " لقد تفاجئنا بأن بعض القوى التي كانت بالأمس تتخذ من الدولة المدنية شعاراً لها تلتف اليوم على تلك المبادئ والخطوات من خلال استخدام الشارع كوسيلة لتحقيق مكاسبها الضيقة وفقاً لمبدأ المحاصصة القائم على فكرة التقاسم للمناصب الإدارية وفقاً للهوية الحزبية والسياسية الأمر الذي يعكس حقيقة ما كانت تخفيه تلك القوى من أهدافها المبطنة لغرض تحقيق مكاسبها الشخصية والحزبية الضيقة".

وعبرت أحزاب التحالف الوطني بتعز عن إدانتها واستنكارها الشديدين لتلك الألفاظ المسيئة التي تشنها بعض القوى السياسية بالمحافظة عبر العتافات أو ما ينشر في الشبكات الإلكترونية على رجل المحافظة الأول شوقي أحمد هائل محافظ المحافظة، دعت كل القوى السياسية والجمهورية إلى نبذ مثل تلك الأعمال والممارسات الدخيلة على أبناء المحافظة .

وطالب بيان أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي السلطة المحلية بإعادة النظر بعين الاعتبار في كل من تم اقتصاصهم من مناصبهم بطريقة خارجة

أعلنت أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي بمحافظة تعز رفضها القاطع لأي محاولات أو توجهات يمكن من خلالها الانقلاب على الإجراءات التي اتخذتها السلطة المحلية بمحافظة تعز والمتمثلة في إرساء مبدأ المنافسة في تبوء المناصب التنفيذية والإدارية وفقاً لمبدأ الأهلية والكفاءة . محذرة في الوقت نفسه من الانحراف بها نحو تحقيق المكاسب الشخصية والحزبية لأي فئة تحت أي طائلة من الضغوط بما فيها تلك الضغوط التي تنتهجها بعض القوى المنقلبة على القانون.

وجددت تأييدها المطلق ومباركتها ومعها القوى المدنية الحريصة على تطبيق سيادة القانون لتلك الإجراءات التي تشكل خطوة أولى نحو تحقيق الدولة المدنية الحديثة القائمة على أسس العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص. وقال بيان صادر عن أحزاب التحالف الوطني في تعز: إن أحزاب التحالف الوطني والتي أيدت وباركت تلك الخطوات التي قامت بها السلطة المحلية وعلى رأسها "محافظ المحافظة" وما نشر عبر الصحف الرسمية من دعوة بإتاحة الفرصة أمام مختلف الكفاءات للتنافس على مختلف المناصب وفي مقدمتها المكاتب التي تم الإعلان عنها فإنها تؤكد التزامها المبدئي والثابت بتنفيذ ما سيترتب على ذلك من تعيينات بعد إعلان نتائج المنافسة ومرجعية